المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 27-01-2006 العـــدد : 14398
الصفحـات : 26 المسلسل : 153

زيارة المليك للهند تفعيل لشراكة اقتصادية وتجارية جديدة

كتب/ جمال محمد علي (*)

تحتل الزيارة الحالية التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لجمهورية الهند اهمية خاصة في مسار العلاقات بين الدولتين فهي اول زيارة يقوم بها عاهل سعودي للهند منذ آخر زيارة قام بها الملك سعود بن عبدالعزيز - يرحمه الله - قبل ٥١ عاما في العام ١٩٥٥م كما دعم تلك العلاقة ايضا وزاد من تفعيلها الزيارة التي قامت بها رئيسة وزراء الهند الراحلة انديرا غاندي للمملكة في عام ١٩٨٢م اي منذ ما يقارب ٢٣ عاما وفي البيان المشترك الذي تم توقيعه في ختام تلك الزيارة اقر الجانبان السعودي والهندي تلازم الامن بين منطقة جنوب اسيا ومنطقة الخليج والجزيرة العربية وهو ما يدفع ويحفز الجانبين الخليجي والآسيوي على التنسيق والتعاون في كل ما من شأنه ان يدعم هذا الامن ويؤكده ويجنب الطرفين كل ما يهدد هذا الامن او يخل بتوازناته القائمة في اطار الصراع الدولي. هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن هناك العديد من الروابط والعوامل التي تدعو لتدعيم وتفعيل تلك العلاقة على كافة الاصعدة ليس اقلها الجالية الهندية في المملكة والتي تعد اكبر جالية اجنبية مقيمة في المملكة وهي ما يقارب ١,٦٠٠ مليون هندي تتجاوز تحويلاتهم السنوية المليار ونصف المليار سنويا. ايضا يدخل ضمن العوامل التي تفعل العلاقات السعودية الهندية وجود اقلية اسلامية بالهند يبلغ تعدادها ١٥٠ مليون مسلم حسب الاحصاءات الرسمية للحكومة الهندية في الوقت الذي تشير فيه بعض المصادر بزيادة العدد عن هذا الرقم ولكن في كل الاحوال فهذا العدد لا يستهان به ويمثل في مجموعه عدد سكان عدة بلدان بالكامل وبما ان المملكة تحتل المكانة البارزة في العالم الاسلامي بوصفها قبلة المسلمين الاولى في كافة انحاء الارض لا تستطيع ان تأخذ في اعتبارها مصالح الاقلية المسلمة الضخمة في واحدة من البلدان الاسيوية الهامة التي تحتفظ المملكة بعلاقات متميزة معها. ايضا يشكل التعاون الاقتصادي والاستثماري والنفطي مجالا ارحب واوسع لتدعيم افاق تلك العلاقة المتميزة التي تربط الدولتين ببعضهما بعضاً فالهند تملك اقتصادا متطورا ديناميكيا يتميز بالتقدم في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والبرمجيات وتمتلك كوادر بشرية عالية التدريب في هذا المجال كما انها تملك صناعات اقتصادية وعسكرية متطورة وتحتل مكانة اقتصادية كبيرة في الاقتصاد العالمي بوصفها ثاني دول العالم من حيث عدد السكان الذي تجاوز المليار نسمة وسابع دول العالم من حيث المساحة وتملك تجربة تنموية تستطيع المملكة الاستفادة منها في اطار تعاونهما المشترك في الوقت الذي تتزايد فيه حاجاتها لضمان امدادات نفطية مستقرة ومضمونة وهو ما يمكن ان تحققه لها المملكة ليس عن طريق استيراد النفط الخام فقط بل ان الدولتين دخلتا في مشاريع استثمار مشتركة في مجالي البحث والتنقيب عن الغاز والنفط واعادة التكرير وهي السياسة المتطورة التي انتهجتها المملكة في السنوات الاخيرة مع عدد من البلدان مثل الصين والهند وكوريا والفلبين وهو ما يحقق المنفعة المشتركة ويفتح للمملكة افاقا استثمارية جديدة.

التبادل التجاري

كانت اللجنة السعودية - الهندية المشتركة قد عقدت اعمال دورتها السادسة بالرياض في (٣/٣/١٤٢٦هـ - ٣/٣/٢٠٠٥م) بقصر المؤتمرات رأسها وزير المالية الهندي ووزير الاقتصاد والتخطيط السعودي وقد اشار البيان الصادر عن اجتماعات اللجنة الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل الى ١٤ مليار ريال خلال الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٢م) في حين ارتفع الى ٢٥ مليار ريال في نهاية العام ٢٠٠٣م وتحتل الهند المرتبة الرابعة من بين اكبر عشر دول مستوردة من المملكة وتحتل المرتبة التاسعة بين اكبر عشر دول مصدرة للمملكة. وهو ما يؤكد وجود الارضية الملائمة لدعم الشراكة الاقتصادية بين البلدين ودفعها خطوات للامام. ووفقا لمصادر السفارة الهندية بالرياض فإن المملكة هي السوق الخامس عشر للصادرات الهندية حيث تستقطب اكثر من ١,٧٦٪ من صادرات الهند للسوق العالمي بينما تمثل صادرات المملكة للهند نحو ٥,٥٪ من صادراتها العالمية ومن ابرز الصادرات الهندية للمملكة الارز الباسمتي والشاي والانسجة والملابس الجاهزة والحديد والفولاذ والكيماويات والمكائن والاثاث وتحتوي الواردات الهندية من المملكة على النفط والمنتجات البتروكيماوية. يذكر ان اللجنة السعودية - الهندية المشتركة شكلت بموجب الاتفاقية الاقتصادية والفنية الموقعة بين الطرفين في ابريل ١٩٨١م وعقدت دورتها الاولى بنيودلهي عام ١٩٨٣م ودورتها الثانية بالرياض ١٩٨٦م والثالثة بنيودلهي ١٩٩١م والرابعة بالرياض ١٩٩٤م والخامسة بنيودلهي ١٩٩٧م والسادسة بالرياض ٢٠٠٥م.

الاستثمارات والمشاريع المشتركة

حرصت مصادر القنصلية التجارية الهندية بجدة بان الهيئة العامة للاستثمار السعودية قد منحت تراخيص لمشاريع استثمارية مملوكة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 27-01-2006 العـــدد : 14398
الصفحـات : 26 المسلسل : 153

التجارة بين الهند والمملكة (بمليون دولار)

سنة (مارس وابريل)	الواردات من المملكة العربية السعودية	الصادرات الى المملكة العربية السعودية	اجمالي التجارة	نسبة الزيادة في الصادرات الهندية
١٩٩٩-٢٠٠٠م	٢٤١٩,٢٤	٧٤٢,٥٠	٣١٦١,٧٤	٪-٤,١١
٢٠٠٠-٢٠٠١م	٦٢١,١٢	٨٢٢,٩٤	١٤٤٤,٠٦	٪١٠,٨٣
٢٠٠١-٢٠٠٢م	٤٦٣,٩٩	٨٢٦,٤٣	١٢٩٠,٤٢	٪٠,٤٢
٢٠٠٢-٢٠٠٣م	٥٠٤,٧٢	٩٤٠,٧٤	١٤٤٥,٤٧	٪١٣,٨٣
٢٠٠٣-٢٠٠٤م	٧٣٧,٧٧	١١٢٣,٣١	١٨٦١,٠٨	٪١٩,٤١

لمستثمرين هنود وأخرى هندية- سعودية مشتركة بلغت في مجموعها ٨٢ مشروعا باستثمارات تبلغ قيمتها ٤٦٧,٢٥ مليون دولار وقالت المصادر ان الشركات الهندية والهندية السعودية المشتركة تستثمر في المملكة في العديد من المجالات الخدمية والصناعية مثل خدمات الادارة والاستشارات ومشاريع البنية التحتية والمقاولات والطاقة والاتصالات والتقنية والادوية والاثاث وتطوير البرامج والتصميم والخدمات المالية وكشفت المصادر عن ان الشركات السعودية والهندية- السعودية المستثمرة في الهند تشهد هي الأخرى ارتفاعا حيث بلغ عددها ٤٩ مشروعا استثماريا بنحو ٢٢٨,٨٣ مليون دولار.وقد شجعت المزايا التي طرحها النظام الاستثماري الجديد في المملكة العديد من الشركات الهندية على الاستثمارات في المملكة كما ان التسهيلات التي يقدمها الجانب الهندي للاستثمارات الاجنبية في الهند شجعت العديد من المستثمرين السعوديين على دخول السوق الهندي والاستثمار فيه في عدد من المجالات في ظل النمو الهائل الذي يشهده الاقتصاد الهندي وقد تم تدشين الشبكة السعودية- الهندية للاعمال في مارس ٢٠٠٥م لتسهيل تبادل المعلومات بين الطرفين فيما يتعلق بالاستثمارات والمشاريع المشتركة بين الطرفين وسيتم خلال الزيارة الحالية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز توقيع عدد من الاتفاقيات من بينها اتفاقية لعدم الازدواج الضريبي وحماية الاستثمار المشترك وتسهل تلك الاتفاقية زيادة الاستثمارات وحمايتها بين الجانبين بما ينعكس على التدفقات الاستثمارية بين البلدين.وصرح عبدالرحمن ربيعة نائب رئيس مجلس الأعمال السعودي- الهندي المشترك بان المملكة تتوقع ان تشهد استثمارات تصل قيمتها الى ٦٤٢ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة في قطاعاتها المختلفة وخلال العامين الماضيين قام عدد كبير من الوفود التجارية والصناعية الهندية بزيارة المملكة للبحث عن القرص للشراكة والتعاون طويل الامد بما فيه المشاريع المشتركة.

في المجال النفطي

فيما يتعلق بالتعاون في مجال النفط تعد المملكة أكبر مصدر للنفط الخام للهند حيث تقوم بتزويدها بحوالى ٢٦٪ من احتياجاتها النفطية من الخارج وبلغ اجمالي الواردات النفطية للهند من المملكة في العام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م ما قيمته ٢٠ مليون طن متري بين نفط خام ومنتجات نفطية وهو ما تبلغ قيمته المادية ٤,٧٧ مليار دولار ويبلغ حجم النفط الخام المصدر للهند ٤٣٠ الف برميل يوميا.

كما ان هناك عددا من مشاريع الاستثمار المشترك في مجال النفط والغاز فقد وقعت شركة ارامكو السعودية وشركة الزيت الهندية اتفاقية في ديسمبر من العام ١٩٩٦م تقضي بتزويد الشركة الهندية بسوائل الغاز الطبيعي كما وقعت شركة ارامكو مع شركة هندوستان بتروليوم اتفاقية لدراسة الجدوى الاقتصادية النهائية لاقامة مصفاة مشتركة بولاية البنجاب الهندية وتبلغ حصة ارامكو في مشروع المصافاة ٢٦٪ فيما ستطرح الحصة الباقية للاكتتاب العام وتقدر تكلفة المشروع بـ١,٥ مليار دولار ويذكر ان السعودية والهند قد وقعتا مذكرة تفاهم حول انشاء هذه المصفاة في مارس من العام ١٩٩٧م وتبحث الهند عن المزيد من مشاريع تكرير النفط المشتركة مع المملكة للمساعدة في مواجهة الطلب المتزايد لديها على منتجات النفط مع نمو اقتصادها كما ان هذه المشاريع تضمن للمملكة سوقا بترولية ثابتة وتعطي المملكة دخلاً اضافياً من خلال القيمة المضافة من عمليات التكرير وتعتبر الهند من أهم الدول الآسيوية من ناحية الحجم الاقتصادي والنمو السريع لاقتصادها حيث تعد خامس دول العالم من حيث الناتج القومي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان والمانيا.

(*) مركز المعلومات والدراسات